

تداعيات انخفاض أسعار النفط على التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي  
The effects of lower oil prices on economic development in the  
GCC countries

خاطر اسمهان جامعة محمد خيضر بسكرة

ملخص:

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية، ودول مجلس التعاون الخليجي كغيرها من الدول حققت معدلات مقبولة في اتجاه التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي والتي كانت وليدة المجهودات الحثيثة التي قامت بها دول المجلس في سبيل النهوض باقتصاداتها، وخاصة في مجالي النفط والطاقة والذان يعتبران من أهم القطاعات التي تدر إيرادات معتبرة لهذه الدول، الا أن ارتباط اقتصاديات هذه الدول بالنفط لدرجة كبيرة أدى الى تحمل عواقب وخيمة اثر انخفاض أسعار النفط بشكل كبير منذ 2014م.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون الخليجي، التنمية الاقتصادية، الطفرة النفطية 2014.

**Abstract :**

Occupied the topic of economic development since World War II, a prominent place among economic studies, and began captures the concerns of economists and politicians in developed and developing countries, and the GCC countries, like other countries acceptable rates achieved in the direction of economic development and economic growth rates, which were the result of the tireless efforts by the by the GCC countries to the advancement of their economies, particularly in the areas of oil and energy, which are also the most important sectors that generate considerable for these countries revenues, but the economies of these countries link the oil to a large degree led to withstand severe consequences significantly affected the decline in oil prices since 2014.

**Key words:** Gulf Cooperation Council, Economic Development, the oil Upsurge 2014.

تعد العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي من أهم الموارد الاقتصادية، وهي تساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ تعتمد الإيرادات العامة لهذه الدول الى حد كبير على رفع العوائد النفطية وبدرجة أقل على مصادر تمويلية أخرى كالضرائب وايرادات الاستثمارات الخارجية، وحيث أن هذه العوائد تخضع الى تقلبات عدة نتيجة تأثرها بمجموعة من العوامل أهمها أسعار النفط الاسمية، أسعار النفط الحقيقية، الوضع السياسي، الاحتياطات النفطية، الطاقة الإنتاجية، حاجة السوق العالمية... الخ

لذلك نجد أن أي تغير يطرأ على العوائد النفطية سيترتب عليه آثار بالغة الأهمية على تلك الدول من خلال انعكاس هذه التغيرات على تلك الاقتصاديات ومؤشراتها الاقتصادية ومتطلبات التنمية الاقتصادية فيها، وهذا ما سنتناوله في هذا البحث محاولين الإجابة عن مدى تأثر الاقتصاديات الخليجية ومؤشراتها الاقتصادية جراء انخفاض أسعار النفط لعام 2014م أو كما أطلق عليها بالطفرة النفطية الأخيرة، ولهذا قسمنا البحث إلى محورين التاليين:

- المحور الأول: تشخيص لأزمة انخفاض أسعار النفط الأخيرة.
- المحور الثاني: تداعيات انخفاض أسعار النفط على دول مجلس التعاون الخليجي وسياسات مواجهتها.

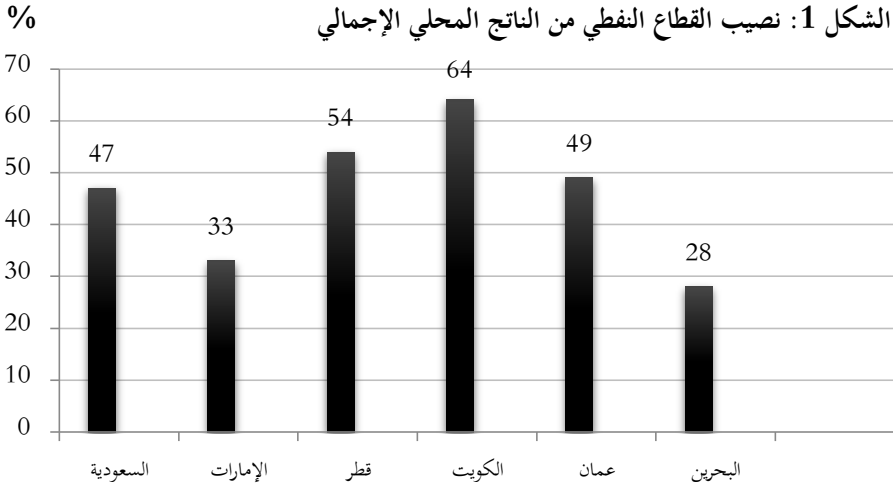
### المحور الأول: تشخيص لأزمة انخفاض أسعار النفط الأخيرة

#### أولاً: واقع قطاع النفط في دول مجلس التعاون الخليجي:

ليس هناك خلاف على أن النمو الذي تحقق في اقتصاديات أقطار مجلس التعاون الخليجي وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تم تبنيها، بالإضافة الى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والإدارية، ارتبط كل ذلك وبشكل مباشر بالإيرادات الناتجة عن انتاج وتصدير النفط، حيث تتميز دول المجلس بكثافة اعتمادها على قطاع النفط<sup>1</sup>، وقد شكل النفط ما نسبته 69% من صادرات المجلس و84% من مداخيل الميزانية و33% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014م.

وقد احتلت الكويت المرتبة الأولى سنة 2013م من حيث نسبة مساهمة قطاع النفط في اجمالي الناتج المحلي بنسبة 64% كما يوضحه الشكل 3، وتلتها قطر بنسبة 54%، ثم عمان

بنسبة 49 %، ثم السعودية بنسبة 47 % والامارات بنسبة 33 %، والبحرين أخيراً بنسبة 28 %، ويعود السبب في انخفاض النسبة في البحرين لكونها تمتلك موارد نفطية محدودة.



المصدر: محمود جمال، تقلبات أسعار النفط عالمياً تهدد معدلات النمو بدول الخليج، مقال متوفر على

الموقع: [www.mubasher.info/news/2608254](http://www.mubasher.info/news/2608254), le 30/9/2015

وبصفة عامة يستحوذ قطاع النفط نسبة 49 % من الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، في حين يستحوذ القطاع غير النفطي على نسبة 51 % من الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي.<sup>2</sup>

وقد بلغ إنتاج دول المجلس من النفط 21.02 مليون برميل يوميا، و396.2 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال خلال العام 2013م، وارتفع إنتاج النفط في العام 2014م ليصل نحو 21.94 مليون برميل يوميا، وحسب الجدول 3 فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى بين دول المجلس من حيث حجم الإنتاج بقيمة 11624 ألف برميل يوميا وهذا يرجع الى امتلاكها حصة الأسد من حقول النفط الأهم والأكثر إنتاجية، أما من حيث احتياطي النفط فتمتلك دول المجلس ثلث الاحتياطي العالمي من النفط، وأكثر من خمس الاحتياطي العالمي من الغاز، وبذلك احتلت

المرتبة الأولى عالمياً في احتياطي النفط والمرتبة الثانية عالمياً في احتياطي الغاز، مما مكنها من احتلال المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج النفط.

الجدول 1: إجمالي إمدادات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2010-2014م "ألف برميل يوميا"

الدولة/السنة	2010	2011	2012	2013	2014
البحرين	47	48	55	61	64
الكويت	2460	2692	2797	2812	2780
قطر	1788	1936	2033	2067	2055
السعودية	10908	11467	11841	11702	11624
الامارات	2813	3214	3398	3441	3471
عمان	869.9	890.0	923.8	945.1	950.9

المصدر: النفط بالخليج، مقال صادر عن مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، متوفر على

الموقع: [www.gulfstudies.info/ar/reports](http://www.gulfstudies.info/ar/reports), le 1/10/2015

تظهر الإحصائيات أن دول المجلس تمتلك ثلث الاحتياطي العالمي من النفط وأكثر من خمس الاحتياطي العالمي من الغاز وبذلك احتلت المرتبة الأولى عالمياً في احتياطي النفط والمرتبة الثانية عالمياً في احتياطي الغاز، مما مكنها من احتلال المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج النفط، حيث بلغ انتاجها من النفط 17,1 مليون برميل يومياً العام 2012م، وجاءت في المرتبة الثالثة عالمياً في إنتاج الغاز حيث بلغ انتاجها منه 370 مليار متر مكعب، كما تشير تقديرات (كيو ان بي كاييتال) إلى أن مخزون النفط الحالي على مستوى منطقة الخليج وعند مستويات الإنتاج الحالية سيستمر لمدة 70 سنة في حين سيستمر مخزون الغاز لمدة 118 سنة، والجدول الموالي يوضح احتياطي النفط بدول الخليج.

الجدول 2: الاحتمالات المؤكدة من النفط بدول الخليج "مليار برميل"

الدولة/السنة	2011	2012	2013	2014	2015
البحرين	0.125	0.125	0.125	0.125	0.125
عمان	5.500	5.500	5.500	4.974	5.151
الكويت	104	104	104	104	104
قطر	25.380	25.380	25.380	25.240	25.245
السعودية	262.600	267.020	267.910	268.350	268.289
الامارات	97.800	97.800	97.800	97.800	97.800

المصدر: النفط بالخليج، مقال صادر عن مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، متوفر على الموقع:

[www.gulfstudies.info/ar/reports](http://www.gulfstudies.info/ar/reports) le 1/10/2015

وقد تضاعف معدل الاستهلاك المحلي في الأعوام الثلاثة عشر الأخيرة، وحتى عام 2015، في كل دول مجلس التعاون باستثناء الكويت، وتعد السعودية بحسب وكالة الطاقة الدولية، أكبر دولة مستهلكة للنفط في الشرق الأوسط، وقد تزايد الاستهلاك المحلي مع الوفرة الاقتصادية نتيجة للطفرة النفطية الأخيرة، وأصبحت السعودية في الترتيب الـ 12 عالمياً بين أكثر الدول استهلاكاً للبتترول، وزادت نسبة استهلاكها حوالي 5.2% سنوياً للأعوام 2002-2013 لتصل إلى 2.9 مليون برميل يومياً، أي ضعف الاستهلاك اليومي عام 2000، وبكمية تساوي استهلاك دولة ألمانيا للنفط (والتي يتعدى عدد سكانها أكثر من ثلاث مرات سكان السعودية) أو إنتاج دولة نفطية كالكويت.<sup>3</sup>

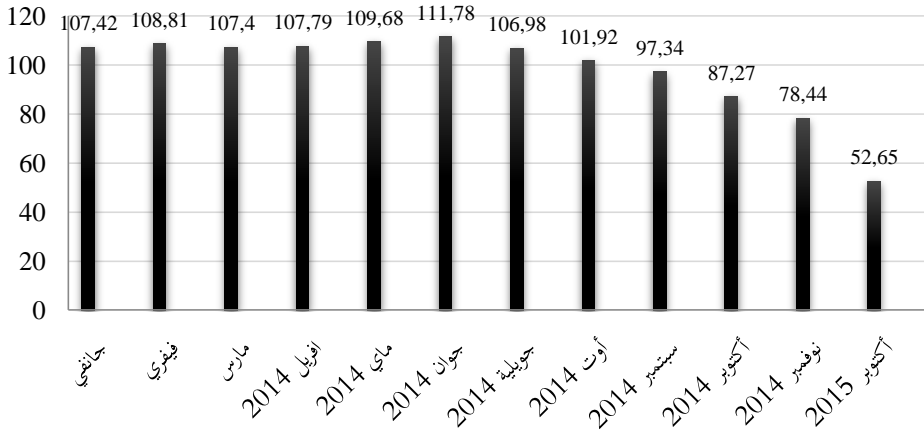
ثانياً: **الطفرة النفطية الأخيرة:** إن انخفاض أسعار النفط في مطلع 2015م إلى ما دون 50 دولار للبرميل، أدى إلى التساؤل حول مصير دول مجلس التعاون الخليجي باعتباره الدعامة الأساسية لهيكلها الاقتصادي، وهل سيتكرر سيناريو الثمانينات والتسعينات، حين تعرضت هذه الدول إلى ركود اقتصادي نتيجة انخفاض أسعار النفط.

1- أزمة انخفاض أسعار النفط: شهدت أسعار النفط (خام برنت) خلال آخر خمسة عشرة عاماً (1999-2013م) تقلبات عديدة ما بين الارتفاع والانخفاض، إلا أن متوسط معدل التغيير كان موجباً حيث بلغ 18%.

وخلال هذه الفترة بلغت الأسعار أقصاها عام 2011م بقيمة 110,97 دولار للبرميل محققة نمو بلغ 39% مقارنةً بعام 2010م، ومنذ ذلك الحين حافظ قطاع النفط على مستويات مرتفعة من الأسعار حتى بلغ عام 2013م نحو 108,86 دولاراً للبرميل، ولكن خلال هذه الفترة حدث انهيار كبير في أسعار النفط عام 2009م، حيث انخفضت الأسعار بمعدل 37%، وكان هذا أول انخفاض كبير تشهده أسعار النفط منذ عام 1986م. وكانت أسعار النفط شهدت انخفاضاً كبيراً نتيجة أزمة انخفاض الأسعار عام 1998م حيث بلغت آنذاك 12.72 دولار للبرميل منخفضة بنسبة 33% مقارنة بعام 1997م، وقد كان ذلك نتيجة اتفاق دول الأوبك في ديسمبر 1997م على زيادة الإنتاج بمعدل 10%، هذا بجانب الطقس الدافئ الذي ساد نصف الكرة الشمالي آنذاك، وزيادة الصادرات العراقية من النفط، وانخفاض الطلب على النفط بسبب أزمة النور الآسيوية.

وقد بدأ عام 2014م بأسعار لم تختلف كثيراً عن أسعار عام 2013م حيث تأرجحت الأسعار خلال النصف الأول من العام حتى بلغت أقصاها في شهر يونيو 2014 لتبلغ 111.87 دولاراً للبرميل، وبدأت تظهر مشكلة الانخفاض بدايةً من شهر يوليو حيث استمر الانخفاض التدريجي في الأسعار إلى أن بلغت خلال شهر نوفمبر 2014م نحو 78.44 دولار للبرميل محققةً معدل انخفاض بلغ 30% مقارنةً بشهر يونيو 2014م، واستمرت التوقعات تشير إلى احتمالية هبوط أسعار النفط لما دون ذلك حيث بلغت أسعار البترول الخام (برنت) عقود 15 يناير 2015م نحو 64.54 دولار للبرميل، ليصل نحو 50 دولار للبرميل في منتصف عام 2015م<sup>4</sup>، ويوضح الشكل التالي تطور أسعار النفط (خام برنت) خلال عام 2014م.

الشكل 2: تطور أسعار النفط خلال عام 2014 و2015م "دولار/برميل"



المصدر:

- Oil-price.net/index.php ?lang=ar
- Collapse-of-prices-dimensions-and-implications-8 le 3/10/2015.

2- أسباب انخفاض أسعار النفط: يرجع انخفاض أسعار النفط إلى عدة عوامل نذكر منها:<sup>5</sup>

1-2 سياسة منظمة الأوبك: تلعب سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط الدور الأهم في تحديد سعر النفط الخام، وقد أظهر تقرير صادر عن منظمة الأوبك أنها أنتجت سنة 2014م حوالي 31.25 مليون برميل يوميا خلال الربع الثاني، أي 3 ملايين برميل إضافي عن حجم الطلب العالمي، وفي ظل انخفاض الطلب العالمي وزيادة المعروض الإنتاجي انخفض سعر النفط، وتلجأ الأوبك لزيادة الإنتاج اليومي من النفط لحماية حصتها السوقية.

2-2 قوة الدولار الأمريكي: لا شك أن قوة الدولار الأمريكي تؤثر سلبا على أسعار النفط وذلك بحكم الارتباط العكسي الذي يربط الدولار بأسعار النفط، وقد كان ارتفاع الدولار الأمريكي كفيل بتخفيض أسعار النفط لتصل الى أدنى مستوياتها.

3-2 عودة إيران: إن توقيع الاتفاق النووي الإيراني من شأنه إزالة العقوبات الدولية عن إيران، حيث أن الإنتاج الإيراني هبط من 4 ملايين برميل يوميا إلى مليون برميل يوميا بعد العقوبات، وحسب وزير النفط الإيراني فإن إيران تعترم زيادة إنتاجها النفطي فور رفع العقوبات، وان زيادة إيران لإنتاجها سوف يؤدي إلى زيادة في الإنتاج العالمي وذلك وسط ثبات الطلب العالمي.

2-4 الركود العالمي والصين: إن الركود الاقتصادي وخاصة في الصين التي هي محرك أساسي للاقتصاد العالمي، أثر بشكل مباشر على أسعار النفط، فتراجع طلبات المصانع وخاصة الصادرات كان تأثيره سلبياً على النفط حيث انخفضت الصادرات حوالي 8.3% بسبب تراجع الطلب على السلع الصينية، كما تراجع مؤشر أسعار المنتجين إلى 5.4%، إضافة إلى ذلك تشير التوقعات إلى احتمال انخفاض معدل النمو بالصين ليصل إلى 7 بالمئة أو حتى أدنى من ذلك، كل هذه العوامل تزيد من التأثير السلبي على أسعار النفط الخام.

2-5 انتعاش الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري: حقق الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري نمواً كبيراً خلال السنوات الأخيرة الماضية، الأمر الذي خفض الواردات الأمريكية بما يقارب النصف، كما أن أمريكا كانت قد أوقفت وارداتها من البترول الخام النيجيري للمرة الأولى الأمر الذي جعل نيجيريا تتوجه بإنتاجها للدول الآسيوية منافسةً للنفط الخليجي، وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت من بين أكبر الدول المنتجة للنفط إلا أنها لا تقوم بالتصدير، وبدأت تدريجياً في خفض وارداتها، يضاف لذلك أيضاً تزايد الإنتاج الكندي من النفط الرملي، وتشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة أن الإنتاج الأمريكي من البترول الخام بلغ في نوفمبر 2014م نحو 9 مليون برميل يومياً، وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ الإنتاج الأمريكي 9.3 مليون برميل يومياً بنهاية عام 2015م بزيادة بنحو 0.7 مليون برميل مقارنةً بعام 2014م وذلك بسبب أنشطة التنقيب المتعاقد على تنفيذها، وتؤكد العديد من التقارير على أن الاقتصاد الأمريكي هو المستفيد الأكبر من انخفاض الأسعار وذلك نتيجة تحسن ميزانية الأسر، وانخفاض تكاليف الشحن، وزيادة الاحتياطي النفطي بسبب انخفاض الأسعار.

الجدول 3: معدل نمو الإنتاج الأمريكي من النفط %

السنة	2011	2012	2013	2014
معدل النمو	2.98	15.41	14.24	15.4

المصدر: le 3/10/2015. Collapse-of-prices-dimensions-and-implications-8



المحور الثاني: تداعيات انخفاض أسعار النفط على دول مجلس التعاون الخليجي وسياسات مواجهتها

أولاً: تداعيات انخفاض أسعار النفط على دول مجلس التعاون الخليجي:

إن انخفاض أسعار النفط يحمل العديد من التداعيات السلبية على اقتصاديات وخطط التنمية في دول الخليج، خاصةً بالنظر إلى تكبد دول الخليج خسائر كبيرة نتيجة إنتاج النفط عند أسعار تنخفض عن تكاليف الإنتاج، إذن فالأمر لا يقتصر على مجرد انخفاض الإيرادات، ولكنه يمتد ليشمل العديد من التأثيرات.

فانخفاض أسعار النفط لها تأثيرها على احتياطات دول مجلس التعاون الخليجي حيث تمتلك معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي احتياطات كبيرة يمكن أن تساعد على تحمل الضغوط الناشئة عن انخفاض أسعار النفط دون الحاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة في الإنفاق على البنية التحتية أو مستويات الدين. فقد حددت الموازنة الجديدة للكويت أسعار النفط عند 45 دولاراً مع توفير هامش وقاية من خلال صندوق الثروة السيادية والاحتياطات، ولكنها لم تتخذ أي خطط أو سياسات واضحة المعالم كما هو الحال في كل من المملكة العربية السعودية التي تمتلك احتياطات متراكمة بقيمة تتجاوز 700 مليار دولار، بخلاف الأموال المودعة في صندوق الثروة السيادية. ومع ذلك تعكف الحكومة السعودية حالياً على إعداد زيادة أسعار الطاقة والوقود وتعزيز الكفاءة في الإيرادات غير النفطية، لاسيما من خلال فرض الرسوم وفي ظل تعديلات السياسات هذه فإن عجز المالية العامة يُقدَّر بنحو 1.9% من إجمالي الناتج المحلي، وبدون إجراء تعديلات على السياسات الحكومية، فإن هذا العجز كان سيصل إلى نحو 6.9% من إجمالي الناتج المحلي. كما بدأت حكومة البحرين بالفعل التفكير في طلب مساندة للموازنة وصرف منح مجلس التعاون الخليجي لصالح الاستثمارات الرأسمالية، وبدون إجراء أي إصلاحات، فإن عجز المالية العامة في البحرين يصل إلى ما يُقدَّر ب نحو 10% من إجمالي الناتج المحلي. وفي قطر التي تستضيف بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، سيستمر الإنفاق على البنية التحتية بالوتيرة نفسها.<sup>6</sup>

من جهة أخرى فإن انخفاض أسعار النفط له تأثيره كذلك على أسعار الأسهم في البورصات الخليجية، إذ أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع العديد من البورصات الخليجية بسبب عوامل نفسية تتمثل في المخاوف حيال تباطؤ الاقتصاد العالمي والقلق إزاء اضطراب الدول الخليجية بتقليص

خطط الإنفاق بسبب انخفاض عائدات النفط وتباطؤ النمو في القطاع غير النفطي، الأمر الذي نتج عنه عمليات بيع كثيفة للأسهم، وبلا شك فإن قطاع البتروكيماويات هو الأكثر تأثراً لارتباطه الشديد بقطاع النفط وانخفاض أسعار شركات البتروكيماويات ومن ثم تخفيض أرباحها.

وبالرغم من ذلك إلا أنه من المتوقع أن تشهد البورصات الخليجية تعافي سريع حيث أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج خاصة بالنسبة للقطاع الصناعي وتراجع أسعار النقل والشحن والتوزيع، وتحسن أرباح الشركات المدرجة بالبورصة وزيادة قدرتها على توزيع الأرباح ومن ثم ارتفاع أسعار أسهمها. كما أن خفض أسعار النفط سيؤدي إلى زيادة دخل المواطنين وزيادة قوتم الشرائية والذي سيتحول جزء منه إما للاستهلاك أو للاستثمار أو للاادخار، وكل هذه البنود إيجابية للاقتصاد الوطني وتعمل على تنشيط حركة سوق الأسهم.

وبشكل عام فيعتمد مدى تأثر الاقتصاديات الخليجية باستمرارية هبوط أسعار النفط لمدة طويلة، ومدى تنوع الهيكل الاقتصادي، وقدرة الصناديق السيادية في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية.

### ثانياً: سياسات دول الخليج في مواجهة انخفاض أسعار النفط: البدائل والسيناريوهات

في إطار السياسات التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع الأزمة الراهنة في انخفاض أسعار النفط (يوليو/ ديسمبر 2014)، نجد أنها جاءت على النحو التالي:<sup>7</sup>

**1- الموقف السعودي:** استجابت المملكة لتراجع أسعار النفط من خلال خفضها لأسعار البيع الرسمية، حيث قامت بخفض الأسعار لجميع مناطق التصدير، وترى المملكة أنه مع وجود وفرة كبيرة في الإمدادات من دول خارج أوبك، لا تشكل الأسعار أولوية في الوقت الحالي، بل تعتبر زيادة الحصص السوقية، أو بالأحرى المحافظة عليها، هي الأولوية الكبرى، وبشكل عام ستلجأ المملكة لسد أية عجز متوقع في الموازنة العامة من خلال اللجوء للاحتياطي النقدي.

**2- الموقف الكويتي:** تشير التوقعات إلى احتمال لجوء الكويت إلى الاحتياطي العام أو الاقتراض من السوق التجارية في حالة تحقق عجز في الموازنة العامة، حفاظاً على استمرار المشاريع التنموية.

**3- الموقف القطري:** تقلل الحكومة القطرية من مخاطر الأزمة الحالية وذلك لاعتمادها بشكل أساسي على صادرات الغاز الطبيعي، وتؤكد على أن النمو الاقتصادي في الأنشطة غير الكربونية سيحافظ

على الزخم الاقتصادي العام مدفوعاً بالإنفاق الاستثماري والسياسة المالية التوسعية والنمو السكاني، كما أن قدرة الحكومة القطرية على المرونة ستحمي الاقتصاد القطري، ومن المتوقع استمرار تحقيق الموازنة العامة فائض خلال السنوات 2014-2016م.

**4-الموقف الإماراتي:** أكد المشاركون في المنتدى الاستراتيجي العربي الذي عقد في دبي في ديسمبر 2014م على أن الإمارات ودبي تحديداً لن تتأثر بتراجع أسعار النفط نظراً لحرصها على تنوع مصادر الدخل، فخدمة "سالك" وحدها تدر على الحكومة المحلية 1.5 مليار درهم سنوياً.

**5-الموقف العماني:** وفقاً لمرئيات البنك المركزي العماني فقد تضطر سلطنة عمان البدء في بيع أصول أجنبية أو الاقتراض من الأسواق العالمية خلال السنوات المقبلة إذا زاد الإنفاق الحكومي في ضوء انخفاض الإيرادات النفطية، وقد أوصى مجلس الشورى العماني بخفض الإنفاق بمعدل 5% على إنتاج النفط والغاز والدفاع والأمن ومشروعات التنمية، وزيادة الضرائب وفرض رسوم على صادرات الغاز الطبيعي المسال، وفرض ضريبة على إيرادات شركات الاتصالات بمعدل 12%، وفرض ضريبة على التحويلات بمعدل 2%.

**6-الموقف البحريني:** سيكون من الصعب على مملكة البحرين ضبط الموازنة العامة الجديدة دون خفض الدعم وبرامج الرعاية الاجتماعية، ومن المتوقع أن تلجأ البحرين إلى الديون لسد العجز في الموازنة العامة.

#### خاتمة:

يعد قطاع النفط من أهم عناصر التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تعتمد اقتصاديات هذه الدول بشكل رئيسي على قطاع النفط، حيث يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والصادرات، كما أنه مورد رئيسي لصناعات استراتيجية مثل الصناعات البتروكيمياوية، الأمر الذي يجعل هذه الدول أكثر تأثراً بأية تقلبات تحدث في أسعار النفط، وهذا ما حدث فعلاً عند تراجع أسعار النفط مؤخراً الى ما دون 50 دولار للبرميل، بحيث تأثرت دول العالم أجمع بهذه الازمة، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أثرت هذه الازمة على احتياجات هذه الدول وكذا أوضاعها المالية بما فيها الموازنة العامة وميزان المدفوعات وكذا حدث انهيار بالبورصة الخليجية اثر المخاوف والاشاعات التي انتشرت أثناء هذه الأزمة.

## المراجع والاحالات:

- <sup>1</sup> عباس بلفاطمي، جمال بلخياط، **تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 5، ص5.
- <sup>2</sup> أنظر محمود جمال، تقلبات أسعار النفط عالمياً تهدد معدلات النمو بدول الخليج، متوفر على: <http://www.mubasher.info/news//2608254>, le 30/09/2015
- <sup>3</sup> **النفط بالخليج**، مقال صادر عن مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تاريخ التصفح 2015/10/1، متوفر على الموقع: [www.gulfstudies.info/ar/reports](http://www.gulfstudies.info/ar/reports)
- <sup>4</sup> جميل حلمي، **أخبار أسعار النفط الابعاد والتداعيات**، دراسات اقتصادية، المركز الدبلوماسي، مقال متوفر على: [www.dcsdr.qa/arabic/post/the-collapse-of-oil-prices-dimensions-and-implications-8](http://www.dcsdr.qa/arabic/post/the-collapse-of-oil-prices-dimensions-and-implications-8), le 02/10/201
- <sup>5</sup> ميشيل شيوخ، **الأسباب الرئيسية لتدني أسعار النفط الخام والى اين تتجه الأسعار**، مقال متوفر على: [http://www.dailyfx.com/tadawul\\_forex\\_news/2015/08/10/The-main-reasons-for-the-decline-in-Crude-Oil-prices-and-where-is-the-future-price-3521.html](http://www.dailyfx.com/tadawul_forex_news/2015/08/10/The-main-reasons-for-the-decline-in-Crude-Oil-prices-and-where-is-the-future-price-3521.html), le 01/10/2014.
- <sup>6</sup> ملخص موجز حول انخفاض أسعار النفط ومدى تأثيرها على دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي من منظور البنك الدولي، جريدة النهار الكويتية، العدد 2388، 19 فيفري 2015، متوفر على الموقع: [www.annaharkw.com/Annahar/Article.aspx?id=530215&date=19022015](http://www.annaharkw.com/Annahar/Article.aspx?id=530215&date=19022015), le 23/09/2015.
- <sup>7</sup> جميل حلمي، مرجع سبق ذكره.